مقتطف من الخطاب الملكي السامي
للملك محمد السادس نصره الله

« إن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات، هو خدمة المواطن »

« إن إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكات والعقليات، وجودة التشريعات، من أجل مرفق إداري عمومي فعال ، في خدمة المواطن »

« كما يتعين تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق »

« وتعتبر الجهوية المتقدمة التي أصبحت واقعا ملموسا، حجر الزاوية الذي يجب أن ترتكز عليه الإدارة، في تقريب المواطن من الخدمات والمرافق، ومن مركز القرار »

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى
من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة (14 أكتوبر 2016)

الفـهـرس

افتتاحية السيد المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير، 7
رئيس لجن إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

كلمة السيد مدير صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، 8
المكلف بالصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط : الهيئة المسيرة للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد 11

أهم مؤشرات سنة 2018 14

الحكامة المعتمدة لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد متوافقة مع أحسن الممارسات 16

سياسة موارد بشرية متماشية مع أفضل المعايير 21

الإنجازات والنتائج المالية 23

الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين : مؤسسة ملتزمة بتطوير الاحتياط في المغرب 24

التدبير الذاتي 26

التدبير المفوض 33

النتائج المالية 38

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد : نظام تقاعد مرجعي 43

النظام العام 45

النظام التكميلي 48

النتائج المالية 50

القيادة الأكتوارية 59

افتتاحية السيد المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير،
رئيس لجن إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

عبد اللطيف زغنون

...ترسيخ الطابع « الموثوق به » لخدمة السلطات العمومية وخدمة المواطن...

باعتباره طرف ثقة ومتعهد رسمي في مجال تدبير صناديق الاحتياط وأنظمة التقاعد، يتدخل صندوق الإيداع والتدبير في هذا المجال عبر تسيير مؤسستين : الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

إلى جانب الدور المخول له كمدبر، يواصل صندوق الإيداع والتدبير أداء مهمة اقتراح وهيكلة حلول مستدامة ومتلائمة مع إشكاليات كبرى للاحتياط الاجتماعي وقد قام صندوق الإيداع والتدبير بترسيخ الطابع « الموثوق به » لخدمة السلطات العمومية وخدمة المواطن كهدف استراتيجي يندرج في إطار خطة تنميته 2022.

كما تم وضع خارطة طريق للفترة المتراوحة ما بين سنة 2018 و 2022 باعتبارها مرحلة جديدة لتعزيز وتطوير جميع جوانب التدبير الإداري والتقني والمالي لصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط لصالح المؤسستين المسيرتين : الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

ويعتبر انتماء صندوق الإيداع والتدبير للمجال العمومي وتاريخه وتجربته في خدمة المصلحة العامة وكذا خبرته المعترف بها في التدبير التقني والإداري والمالي لصناديق الاحتياط والتقاعد عبر النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، جعلوا من صندوق الإيداع والتدبير شريكا طبيعيا للسلطات العمومية وفاعلا مقترحا للحلول في إطار تنفيذ السياسات الاجتماعية وإصلاح أنظمة التقاعد خاصة.

كلمة السيد مدير صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط

المكلف بالصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وبالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

محمد علي بنسودة

... خدمة أزيد من مليون مواطن وذلك من خلال تدبيره لأكثر من عشرين صندوق تضامن ونظام تقاعد، أي ما يمثل 140 مليار درهم من الاحتياطات...

تماشيا مع مهامه الأصلية أُنيط لصندوق الإيداع والتدبير، منذ تأسيسه في سنة 1959، مهمة تسيير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد وذلك على الصعيد الإداري والتقني والمالي.

يعد تعزيز دور صندوق الإيداع والتدبير كطرف ثقة في التدبير الإداري والتقني والمالي لصناديق الاحتياط ولأنظمة التقاعد ؛ خدمته لأزيد من مليون مواطنة ومواطن من خلال تدبيره لأكثر من عشرين صندوق تضامن ونظام تقاعد، أي ما يمثل 140 مليار درهم من الاحتياطات، مهمة نبيلة بالنسبة لصندوق الإيداع والتدبير ولمستخدمي صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، تكسوها صبغة اجتماعية، من جهة، ومفخرة ومسؤولية مقدرة وفق قيمتها الحقيقية، من جهة أخرى.

مكنت الحكامة المعتمدة ومنصة التدبير الإداري والتقني والمالي المستعملة وفق أفضل المعايير وكذا قيمة رجال ونساء صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، من تحصيل كفاءة وخبرة عاليتين وقدرة على الابتكار ومرونة عملية في مختلف الأجهزة التقنية وطرق التدبير.

استنادا على إنجازاته، قام صندوق الإيداع والتدبير بوضع خطة طريق لصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط المكلف بتسيير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، للفترة ما بين 2018 و 2022 تتمحور حول الأهداف الاستراتيجية التالية :

- المساهمة بطريقة مرنة ومندمجة في إطار إصلاح التقاعد؛
- متابعة تنفيذ الشراكة مع السلطات العمومية كمكلف بالتفويض لتسيير صناديق التحول الاجتماعي ؛
- العمل على تحسين سلسلة القيمة والترتيبات العملية وكذا تدبير المخاطر من أجل الحفاظ على تسيير يأخذ بأفضل المعايير المعمول بها؛
- جعل من الأداء التشغيلي والمهارة ضمانا لنموذج التسيير.

هكذا وقد تم العمل بالخطوات الأولية لخارطة الطريق في مطلع 2018، خاصة الجوانب العملية ومجال خدمة الزبناء والأنظمة المعلوماتية وتدبير الاستثمارات.

الأنشطة المدعمة للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

يعد الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين مؤسسة من المؤسسات العمومية المكلفة بتسيير الاحتياط، التابع لصندوق الإيداع والتدبير، ومن أهم المهام المسندة إليه :

- تدبير الإيرادات الممنوحة كتعويض لحوادث الشغل أو الأمراض المهنية وكذا الإيرادات الممنوحة كتعويض لحوادث السير؛
- تدبير التقاعد التكميلي من خلال تشكيل تأمينات مرسملة وإيرادات عمرية وفورية أو مؤقتة؛
- تدبير أنظمة أو معاشات في إطار التدبير التعاقدي لصالح الدولة أو الهيئات الأخرى.

فيما يخص تدبير أنشطته الذاتية، حصل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، خلال سنة 2018، على 1.721,62 مليون درهم كمبلغ إجمالي لرؤوس الأموال والتحصيلات والمساهمات مقابل 1.335,15 مليون درهم خلال سنة 2017، أي بزيادة نسبتها 28,95%.

لازال النظام التكميلي للتقاعد يحصل نتائج مهمة وذلك بتحقيق 48% من رقم معاملات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، حيث تم تحصيل مساهمات بلغت 826,22 مليون درهم مقابل 740,06 مليون درهم خلال سنة 2017، أي بزيادة نسبتها 11,64% مقارنة مع السنة الفارطة.

علاوة على ذلك، بلغت رساميل إيرادات حوادث الشغل المحصل عليها 815,22 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 82,30% وذلك إثر استلام الدفعة الأولى من محفظة إيرادات الشغل لشركة «أكسا للتأمين» بمبلغ 296,36 مليون درهم.

وسجلت التعويضات الممنوحة لحوادث السير ارتفاعا وصلت نسبتها إلى 11,37%، أي ما يمثل 8,38% من مجموع رقم معاملات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، وذلك بمبلغ 144,21 مليون درهم مقابل 129,49 مليون درهم خلال سنة 2017.

وفيما يتعلق بمعاشات جميع الأنظمة، فقد وصلت إلى 1.199,35 مليون درهم مقابل 1.016,12 مليون درهم في سنة 2017، أي بزيادة قدرها 18,03%. كما ارتفع عدد المستفيدين بنسبة 0,87% حيث انتقل من 101.660 في سنة 2017 ليصل إلى 102.547 في سنة 2018.

أما بالنسبة للتدبير المالي، فقد سجلت محفظة استثمارات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين أداءات بلغت 16.229,61 مليون درهم مقابل 15.298,10 مليون درهم خلال سنة 2017، أي بزيادة قدرها 6,09%. وقد حققت هذه المحفظة عائدات قدرها 709,22 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته 3,32 % بالمقارنة مع السنة المالية الماضية.

وفيما يخص التدبير المفوض، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بأداء مبلغ إجمالي من الإيرادات والمعاشات والمساعدات والتسبيقات قدره 1.048,29 مليون درهم. مقابل 966,99 مليون درهم في سنة 2017، أي بزيادة قدرها 8,41%. كما بلغ عدد المستفيدين 207.586 مستفيد مقابل 188.621 خلال سنة 2017.

وأخيرا، أنهى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين السنة المالية 2018 بتحقيق ربح بلغ 29,50 مليون درهم، مقابل 200,10 مليون درهم في سنة 2017، أي بانخفاض قدره 85,26%.

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، أفق ديمومة حتى مطلع 2044 دون الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات المعيارية

تعد السنة المالية 2018 بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد سنة غنية بالإنجازات. حيث واصل النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد عملية الإصلاح المعياري، تماشيا مع توجهات إصلاح منظومة التقاعد في المغرب، وبتنسيق تام مع السلطات المختصة.

كما واصل النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد أداء الدفعة الأخيرة من المعاش الأدنى المضمون الذي ارتفع من 1.350 درهم إلى 1.500 درهم؛ كما قام أيضا بإبرام اتفاقية تحويل الصناديق الداخلية للتقاعد لشركة أمانديس طنجة/تطوان إلى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بتذكرة قدرها 1,6 مليار درهم.

وفيما يخص الأرقام الرئيسية للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، فقد تميزت سنة 2018 بزيادة في عدد المساهمين حيث استفاد النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد من استمرارية عملية التوظيفات الجديدة على مستوى الأكاديميات الإقليمية للتعليم والتكوين.

وبهذا، فقد ارتفع عدد المنخرطين النشيطين المساهمين في النظام من 126.700 منخرط في سنة 2017 إلى 153.718 في سنة 2018، أي بزيادة قدرها 21,32%.

إثر ذلك، تمكن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد من تحصيل مساهمات وانخراطات للنظام العام والنظام التكميلي، بلغت 3.501 مليون درهم، مقابل 2.786 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 25,67 % بالمقارنة مع السنة الماضية. كما قام النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، خلال هذه السنة، بأداء معاشات (بما في ذلك التعويضات العائلية) لفائدة 129.563 مستفيد مقابل 125.782 خلال سنة 2017، أي بزيادة قدرها 3,01% وذلك بمبلغ وصل إلى 5.879 مليون درهم مقابل 5.506 مليون درهم في سنة 2017، أي بزيادة نسبتها 6,77% مقارنة مع السنة الفارطة.

أما فيما يتعلق بالتدبير المالي، فقد بلغت محفظة الاستثمارات المخصصة لتمثيل الاحتياطيات 104.612 مليون درهم مقابل 100.727 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 3,86%. وحسب قيمة السوق، بلغت هذه المحفظة 119.299 مليون درهم خلال سنة 2018 مقابل 117.640 مليون درهم في سنة 2017.

وبلغ المخزون الاحتياطي الذي يديره صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، 136,1 مليار درهم، حيث يقوم النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بتدبير 87,6% من هذا المخزون ويتم تدبير 12,4% منه من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين. وعلى الرغم من الانخفاض الذي شهدته بورصة القيم، فقد حققت محفظة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد نتائج إيجابية خلال سنة 2018، حيث وصل متوسط الأداء الصافي للاستثمار المالي للسنوات الخمس الماضية إلى 7,4%.

ومن ناحية أخرى، حققت المحفظة البديلة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد خلال سنة 2018 استثمارات استراتيجية رئيسية، مما أدى إلى تحقيق مردودية وقدرات تثمين مؤكدة.

ومن أجل ترشيد النفقات العملية وخفض مصاريف تدبير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، قام صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط بمجهودات أدت إلى تحسن ملحوظ في نسب التدبير، خاصة مجموع معدل النفقات الذي سجل خلال السنتين الماضيتين انخفاضا متراكما قيمته 4 نقاط أساس.

إن مجموع هذه الإنجازات تؤكد مرة أخرى، التزامنا بالقيام بمهمتنا المتمثلة في تدبير أنظمة التقاعد وصناديق التضامن المخولة بالتفويض، بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للبلاد.

صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط

الهيئة المسيرة للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

يعمل صندوق الإيداع والتدبير عبر صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط على ضمان التدبير الإداري والتقني و المالي للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد. وبهذا، فهو يقوم بتدبير 140 مليار درهم من الاحتياطات لأكثر من 21 نظام تقاعد وصندوق تضامن المتميزة بتنوعها الكبير من حيث الشرائح وطبيعة المعاشات.

من أجل تحقيق هذه المهمة، يعتمد صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط على منصة تدبير تنظيمية حديثة ومنظومة معلوماتية مرنة وموارد بشرية ذات كفاءة، وكذا على آليات حكامة فعالة لخدمة أكثر من مليون مواطن.

مهمتنا

تدبير محكم لأنظمة التقاعد وصناديق التضامن المسندة بموجب تفويض، يهدف إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية للبلد.

رؤيتنا

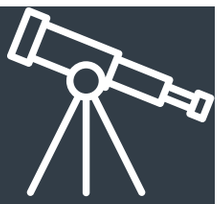

ترسيخ طابع « الموثوق به » كمسير مرجعي لأنظمةالتقاعد وصناديق التضامن.

مهارتنا

اعتماد بنية متكاملة لتدبير مختلف أنظمة التقاعد وصناديق التضامن، ضمانة لجودة عالية للخدمات من خلال هيكلة تنظيمية حديثة ونظام معلوماتي مرن يرقى إلى أحسن المعايير وكذا رأسمال بشري مؤهل وجهاز حكامة جيد.

تجربة فريدة من نوعها

بتدبيره لمؤسستي الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، يعبأ صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط مهاراته من أجل تدبير فعال لأنظمة التقاعد وصناديق التضامن.

أنظمة التقاعد :

- التقاعد الإجباري،
- التقاعد الاختياري،
- التقاعد التعاقدي،

صناديق التضامن :

- إيرادات حوادث السير،
- إيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية،
- دعم الأرامل،
- صندوق التكافل العائلي،
- صندوق العمل،
- صناديق أخرى...

3 أنشطة مهنية

تدبير التقاعد

يعمل صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط على تدبير وتنمية منتوجات وأنظمة التقاعد الإجبارية والاختيارية لفائدة مختلف الشرائح المهنية :

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد : تتجلى مهمة النظام الجماعي لمنح روتب التقاعد في ضمان الحقوق الشخصية للمنخرط أو لذوي حقوقه برسم مخاطر الشيخوخة ومخاطر الزمانة والوفاة. وللقيام بهاته المهمة، يتألف النظام الجماعي من نظام عام ونظام تكميلي.

روكور : نظام تقاعد تكميلي اختياري تم إطلاقه منذ سنة 1988، لتغطية بعض الفئات الاجتماعية المهنية الغير خاضعة للأنظمة الأساسية وكذا الفئات المحتاجة لدخل إضافي.

قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، في سنة 1991، بإطلاق **صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب**. وهو نظام تقاعد خاص بمحامي المغرب المرسمين والمتمرنين أو لذوي الحقوق، يضمن لهم معاشات تقاعد وزمانة ووفاة.

تدبير صناديق التضامن

يتولى صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط تدبير برامج المساعدات المباشرة للإدماج الاجتماعي ومكافحة الهشاشة، نذكر منها صندوق التكافل العائلي ودعم الأرامل.

كما يقوم صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط أيضا بتسيير إيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية وإيرادات حوادث السير وصناديق العمل وإيرادات حوادث الشغل لفائدة المستخدمين السابقين لمفاحم المغرب.

تدبير الاستثمارات

يعتمد صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط على استراتيجية للاستثمار تمكنه من تحقيق مرونة ديناميكية ممنهجة، تواكب توجهات السوق والخصوصيات الأكتوارية لأنظمة التقاعد وذلك من أجل ضمان ديمومة الصناديق والأنظمة المسيرة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

بلغ حيز الادخار المسير من طرف صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط 140 مليار درهم أي ما يعادل 12٪ من الناتج الداخلي الإجمالي وما يزيد عن ثلث احتياطات صناديق التقاعد على الصعيد الوطني.

المؤشرات الرئيسية
لسنة 2018

أهم الأحداث

التدبير الإداري و التقني

- إدماج الدفعة الأولى من محفظة إيرادات حوادث الشغل لشركة «أكسا للتأمين» ، والتي تمثل 27% من مجموع محفظة هذه الأخيرة؛
- افتتاح وكالة جديدة للعلاقة مع الزبناء بمدينة الدار البيضاء في 08 أكتوبر 2018؛
- إنطلاق مشروع التحول الرقمي؛
- تنظيم ثلاث قوافل الاحتياط في مدن خريبكة، ووجدة، وإيميننتانوت/ انزگان؛
- توسيع مجال مساعدات صندوق التكافل العائلي على شريحة النساء المهملات؛
- إبرام اتفاقية تحويل صناديق التقاعد الداخلية لأماندیس طنجة /تطوان إلى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد وذلك بتذكرة قيمتها 1,6 مليار درهم؛
- أداء آخر دفعة من معاش الحد الأدنى المضمون للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد الذي مر من 1.350 درهم إلى 1.500 درهم؛
- تنظيم الدورات المهنية الأولى في مجال الاحتياط : دورة تدريبية لفائدة المشغلين المنضمين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، حيث تم خلال سنة 2018 تكوين 100 مؤسسة منضمة؛
- إطلاق خدمة التصريحات الالكترونية عبر الموقع الالكتروني للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛
- الإعلان عن الهوية المؤسساتية الجديدة لصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط.

إدارة الاستثمارات

- تفعيل استثمار أسهم النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد في رأس مال المكتب الشريف للفوسفاط في حدود 1,1%.
- إتمام عملية إعادة هيكلة الديون التي يحتفظ بها النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بشأن مجموعة «أليانس».

شراكات

- توقيع اتفاقية شراكة بين الهيئة الفلسطينية للمعاشات وصندوق الإيداع والتدبير.
- توقيع اتفاقية شراكة بين صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبو ظبي وصندوق الإيداع والتدبير.

جـوائـز
واستـحـقـاقـات

- المحافظة على تصديق نظام التدبير بالجودة لجميع المنتوجات والخدمات حسب معيار الجودة ISO 9001 نسخة 2015.
- المحافظة على تصديق نظام الصحة والسلامة المهنية لجميع أنشطة ومرافق صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط حسب معيار الجودة OHSAS 18001 نسخة 2007.
- حصول النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد على جائزة الندوة الدولية الرابعة للرقمنة.

أهم الأرقام
حتى 2018/12/31

21 نظام تقاعد ومنتوج مسير

+3.600 مؤسسة منضمة

في خدمة **مليون** مواطن

140 مليار درهم مسيرة

12% من الناتج الداخلي الخام

الحكامة المعتمدة لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد متوافقة مع أحسن الممارسات

من أجل تدبير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، يتبنى صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط حكامة إدارية ومالية فعالة تتوافق مع القوانين الجاري بها العمل وتتماشى مع أفضل الممارسات :

- فصل وظيفة القيادة عن وظيفة التنفيذ؛
- تحديد دقيق للصلاحيات والمسؤوليات؛
- المساءلة الكاملة للهيئات المعنية؛
- أسلوب تفويض عملية اتخاذ القرار والتنفيذ على هيكل الحكامة؛
- وضع أدوات تقديم التقارير تمكن من وضع معنى التقارير والقيادة والتتبع؛
- إبلاغ مالي ملائم مع مختلف الفاعلين.

الحكامة الإدارية

لجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

يرأس المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير لجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين المكونة من خمسة أعضاء. وتجتمع هذه اللجنة كلما دعت الضرورة وعلى الأقل مرتين في السنة. وتتجلى مهامها فيما يلي :

- فحص التقرير السنوي للصندوق والمؤسسات التابعة له وتحديد البيانات الموجزة للسنة المالية؛
- فحص وتحديد ميزانية وبرنامج أعمال السنة الموالية.

وعلاوة على ذلك، يجب استشارة اللجنة بشأن جميع المسائل العامة التي تخص صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، بما في ذلك :

- مشاريع تأمينات جديدة؛
- مشاريع تغيير الهيكل التنظيمي للصندوق؛
- الخطط الاستراتيجية؛
- استراتيجية تدبير المحافظ المالية للصندوق والمؤسسات التابعة له.

من أجل اتخاذ قرارات عامة تخص النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، يلتحق بلجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين خمسة أعضاء و أربع ممثلي منخرطي النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

عبد اللطيف زغنون
المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير
رئيس لجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
ولجنة إدارة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

محمد علي بنسودة
مدير قطب صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط
مكلف بالصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

أعضاء لجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

نعمان العصامي / عبد الجليل الحافر
وزارة الاقتصاد والمالية

سليمة خربوش
وزارة الشغل والإدماج المهني

محمد محداد
الوزارةالمنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

رشيد الصادقي
محكمة النقض

أعضاء لجنة إدارة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

نعمان العصامي / عبد الجليل الحافر
وزارة الاقتصاد والمالية

سليمة خربوش
وزارة الشغل والإدماج المهني

أنس عبد الإلاه الشايب
الوزارةالمنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

محمد محداد
الوزارةالمنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

رشيد الصادقي
محكمة النقض

مصطفى رفيه
وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء

عبد الله بولخير
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

حسن التايك
وزارة الداخلية

لجنة التدقيق والمخاطر
(الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد)

عقب اعتماد النسخة الجديدة من تنظيمها الداخلي رقيت لجنة التدقيق، الهيئة المنحدرة من لجنة الإدارة منذ سنة 2010، لتصبح لجنة التدقيق والمخاطر. تقوم هذه اللجنة بإعداد وتسهيل أعمال المراقبة والتحليل المنوطة بلجنة الإدارة كما تسهر على ضمان دقة المعلومات المالية المنشورة وفحص وتقييم تقارير المدققين الخارجيين.

وتقوم هذه اللجنة أيضا بمعالجة ميزانية المؤسسات المسيرة من طرف صندوق الإيداع والتدبير والخطة الاستراتيجية وكذا خطة العمل السنوية.

تحت طلب من لجنة الإدارة، يمكن للجنة التدقيق والمخاطر أن تعالج أي مسألة ذات طابع مالي أو محاسباتي خول لها وكذا أي اقتراح لتعجيل كل تدقيق يدخل في إطار صلاحياتها.

كما تعمل لجنة التدقيق والمخاطر على مصادقة ميثاق التدقيق الداخلي وتعديلاته وكذا على التطلع والموافقة على خطة التدقيق الداخلي المتعددة السنوات وتقوم أيضا بتتبع مراحل تنفيذه.

وتقوم هذه اللجنة كذلك بالتطلع على التقرير السنوي للتدقيق والمخاطر وكذا على التوصيات الصادرة عن التدقيق الداخلي، وتدبير المخاطر، والمراقبة الدائمة والمطابقة، والمدققين الخارجيين والهيئات الأخرى للمراقبة وكذا التدابير التصحيحية المتخذة كما يضمن تنفيذ الإجراءات التي تم التوصية بها عبر تقارير المراجعة الداخلية والخارجية.

وتوافق لجنة التدقيق والمخاطر على سياسة المخاطر، وكذلك على السياسة وميثاق المطابقة للمؤسسات المسيرة من طرف صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط.

كما تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بتقييم تنفيذ نظام المراقبة الداخلية وتتبع تطوره وكذا بتقييم آلية تدبير المخاطر وضمان مراقبة ضوابط السلامة المناسبة وفعالية خطة استمرارية العمل.

تتكون لجنة التدقيق والمخاطر من ثلاثة أعضاء: رئيس اللجنة وعضو واحد، بحكمهما أعضاء بلجنة الإدارة، وعضو ثالث خارجي تعينه لجنة الإدارة نظرًا لتجربتها وخبرتها في المجالات المتعلقة بأنشطة المؤسستين المسيرتين من طرف صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط.

الحكامة المالية
(الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد)

لجنة القيادة

ترتبط لجنة القيادة بلجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ويترأس هذه اللجنة المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير حيث يقوم بمراقبة التوازن بين الموارد والتزامات أنظمة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد وبتوقع أي اختلال عبر إصدار تنبيهات وتوصيات ملائمة.

تحدد لجنة القيادة التوجيهات الرئيسية لسياسة مطابقة الأصول / الالتزامات. ولهذا الصدد، فهي تقوم بـ :

- فحص الملف التقني للالتزامات وتقييم درجة تغطية الالتزامات؛
- تحديد وتحيين الهدف الاستراتيجي لإدارة الأصول والخصوم؛
- وضع ميزانية المخاطر لمطابقة الأصول والخصوم.

لجنة الاستثمار

تقوم لجنة الاستثمار بتطوير رؤية استثمار طويلة المدى مع الاحتفاظ بالوسائل اللازمة للقيام بعمليات قيادة على المدى القصير. ويرأس هذه اللجنة مدير صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط.

كما يعد الدعم التقني للجنة تدبير الأصول والخصوم أمانا إضافيا لتحقيق مهمتها. استنادًا على أعمال لجنة تدبير الأصول والخصوم، تقوم لجنة الاستثمار بتنفيذ الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق، مع التأكد من أنها تسترشد بالتوجيهات الصادرة عن لجنة القيادة.

لجنة تدبير الأصول والخصوم

تقوم هذه الهيئة التقنية، التي يرأسها مدير الاستثمارات والاكتوارية بتزويد لجنة الاستثمار بالوسائل اللازمة لتدبير معقلن لقيود الخصوم في تنفيذ استراتيجية الاستثمار.

كما تقوم لجنة إدارة الأصول والخصوم أيضًا بتوضيح الملف التقني لالتزامات الخصوم حتى تتمكن هذه اللجنة من تحديد توجيهاتها لاستراتيجية مطابقة الأصول / الخصوم، بصفة فعالة.

وتقدم لجنة إدارة الأصول والخصوم إلى لجنة القيادة، عن طريق مدير صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط الممثل التنفيذي لهذه الهيئة، تقارير سنوية عن نشاطها ووجهات نظرها حول العناصر التي قد تؤثر على الافتراضات.

تنظيم هيكلي جديد لتجاوب أفضل مع التحديات الحالية والمستقبلية

المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير
رئيس لجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين ولجنة إدارة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
عبد اللطيف زغنون

مدير قطب صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط
مكلف بالصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
محمد علي بنسودة

مديرة التدقيق والمخاطر
لمياء الرحموني

مديرة الموارد البشرية والتواصل
مـريـم لمسـوكـر

مديرة الشؤون القانونية والمطابقة
فاطمة مزيان

مديرية الاستراتيجية والقيادة

مدير خدمات الزبناء
العـربي الزعيـم

مدير التقاعد
نبيل الخلقي

مدير صناديق التضامن
مصطفى نايت أوهم

مدير الاستثمارات والأكتوارية
يوسف شلاش

مدير الدعم
محي الدين زكرياء

عبد الرحمان خليد
مدير تدبير الحقوق

محمد ويسروتن
مدير تدبير الحقوق

محمد أيت الموح
مدير الاكتوارية

عادل اللاية
مدير التنظيم والأنظمة المعلوماتية

محمد عادل بركـاش
مدير المـعاشات

منـصور القـبش
مدير المـعاشات

مصطفى أحباشو
مدير المالية

عـبد الفـتاح مـيداوي
مدير التدبير الإداري

سعيد النمس
مدير المشتريات واللوجستيك

سياسة موارد بشرية
متماشية مع أحسن المعايير

سياسة الموارد البشرية لصندوق الإيداع والتدبير

في إطار خطته الاستراتيجية 2022 وواعيا بأن الرأسمال البشري رافعة مركزية لتحقيق النجاح، قام صندوق الإيداع والتدبير بوضع سياسة جديدة للموارد البشرية متمحورة حول تحديات رئيسية يستلزم أخدها بعين الاعتبار في إطار تحويل خدمة الموارد البشرية داخل المجموعة :

- **التحدي 1 :** تقوية هوية صندوق الإيداع والتدبير واعتماد مسؤولي المجموعة كسفراء للرؤيا الاستراتيجية وقيم المجموعة.
- **التحدي 2 :** تقوية ثقافة التوقع واليقظة في تدبير الموارد البشرية.
- **التحدي 3 :** تقوية دور خدمة الموارد البشرية كشريك للمهن في مواجهة مختلف التغييرات الناتجة عن الاستراتيجية الجديدة.
- **التحدي 4 :** السماح للمستخدم أن يكون فاعلا لمساره المنهي باندماجه في التحديات العملية للمجموعة.
- **التحدي 5 :** إنجاح مواءمة النهج المتبعة وتقوية الحرفية لخدمة الموارد البشرية داخل المجموعة مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص كل مهنة.

لقد تم تنزيل سياسة الموارد البشرية للمجموعة حسب ركائز من أجل وضوح أكثر في المعنى والتنفيذ :

- التوظيف والادماج،
- تنمية الكفاءات،
- تسيير الأداء العملي،
- المكافأة،
- المسار المهني وتعاقب المستخدمين،
- العلاقات الاجتماعية والرفاه في العمل.

علاوة على ذلك، ترتكز سياسة الموارد البشرية للمجموعة على مبدأين رئيسيين : المسؤولية المشتركة والقيم المشتركة.

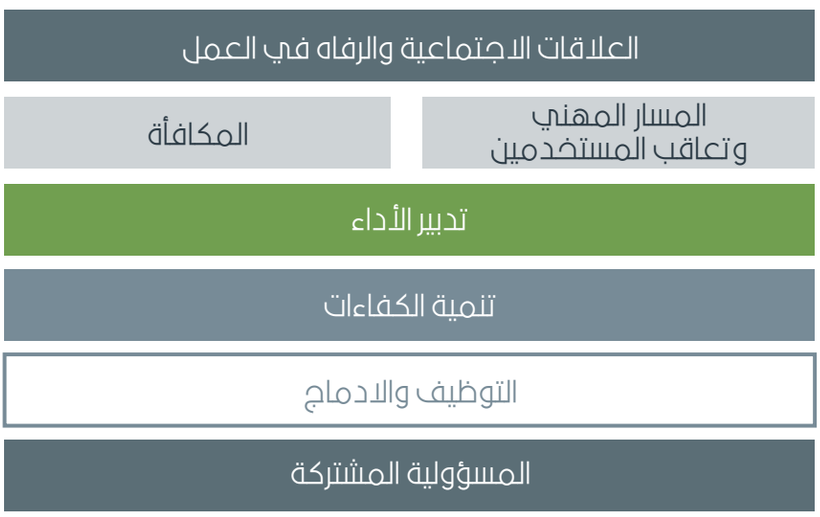

مؤشرات **الموارد البشرية** لصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط

التكافؤ

51% رجال

49% نساء

21%
نسبة التأطير

14 سنة
معدل سنوات الأقدمية
عند المسخدمين

40 سنة
معدل السن
عند المسخدمين

صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط

الإنجازات والنتائج المالية

الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين،
مؤسسة ملتزمة بتطوير الاحتياط في المغرب

التأسيس

يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويسير شؤونها صندوق الإيداع والتدبير، تم تأسيسها وفق الظهير الشريف رقم 1.59.301 بتاريخ 27 أكتوبر 1959 الذي تم إتمامه وتعديله بالظهير رقم 131.14.1 بتاريخ 31 يوليوز 2014.

مجال التدخل

يعمل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين تحت ضمانة الدولة وتتجلى مهامه كما يلي :

- تلقي رؤوس الأموال المكونة للإيرادات الممنوحة تعويضا عن حوادث الشغل أو الأمراض المهنية وللإيرادات الممنوحة تعويضا عن إيرادات حوادث السير أو الممنوحة بموجب قرارات قضائية تعويضا عن حوادث الحق العام. وتنص المادة 2 من الظهير الطابع الإجباري لشركات التأمين وإعادة التأمين بدفع الرساميل المكونة لإيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية إلى الصندوق الوطني.
- إصدار تأمينات هدفها :
  - دفع رساميل أو إيرادات مكونة من مساهمات محصلة ومرسملة؛
  - تأمين إيرادات معجل دفعها عمرية كانت أو مؤقتة؛
  - تأمين إيرادات عمرية مؤجلة في حالة الحياة، من خلال دفعات واحدة أو دورية، والتي يمكن دفعها في حالة العجز.
- التدبير دون التزامات مالية :
  - لأنظمة تنص عليها تشريعات محددة؛
  - لأي نظام أو معاش بشكل تعاقدي.

التـدبير الذاتـي

مجال صـناديق التـضامن

الرسـاميـل المكـونة والتعويضات المحصـل عليها

959,44 مليون درهم

أي **+66,37%**

المعـاشات المـؤدات

352,09 مليون درهم

أي **+5,78%**

عـدد المسـتفيـدين

60.391 أي **+1,29%**

إيرادات حوادث الشغل

عدد المستفيدين	الرساميل المكونة*	المعاشات المؤدات	الاحتياطات الحسابية
+15,55%	**+82,30%**	**+15,89%**	**+30,41%**

إيرادات حوادث السير

عدد المستفيدين	التعويضات المحصل عليها	المعاشات المؤدات	الاحتياطات الحسابية
+3,40%	**+11,37%**	**-8,05%**	**+5,64%**

* أخذا بعين الاعتبار تدبير الدفعة الأولى من محفظة إيرادات حوادث الشغل «لشركة أكسا للتأمين»

إيرادات حوادث الشغل

وفقًا للمرسوم 1-60-233، يقوم الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، منذ تأسيسه، بتدبير :

- ملفات حوادث الشغل تحت مسؤولية أرباب العمل الغير مؤمن عليهم أو شركات التأمين عوض أرباب العمل المؤمن عليهم.
- ملفات الأمراض المهنية تحت مسؤولية شركات التأمين عوض أرباب العمل المؤمن عليهم.
- ملفات حوادث التلاميذ المتمدرسين تحت مسؤولية وزارة التربية والتعليم.

ارتفاع الرساميل المكونة بنسبة 82,30%

تميزت سنة 2018 بارتفاع عدد الملفات بنسبة 100,96% مقارنة مع سنة 2017 حيث مر عدد الملفات من 4.146 ملف إلى 8.332 ملف في سنة 2018 ووصل بذلك مبلغ الرساميل المكونة المحصل عليها 815,22 مليون درهم مقابل 447,19 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 82,30%. وتفسر هذه الزيادة الاستثنائية بعملية إدماج الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين للمجموعة الأولى لإيرادات حوادث الشغل لشركة «أكسا للتأمين» ما نتج عن تحصيل مبلغ من الرساميل بمبلغ قدره 296,36 مليون درهم. وخارج هذه العملية، فقد سجلت نسبة الزيادة في الرساميل المحصل عليها 16.03%، وهو ما يمثل مبلغًا قدره 518,82 مليون درهم.

كم وصلت المبالغ المحصل عليها في إطار مركزية إيرادات حوادث الشغل وكذا تحويل مخزون الملفات المتراكمة، بين تاريخ إصدار القانون الجديد للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وتاريخ توقيع الاتفاقية الثلاثية بين الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وشركات التأمين والجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين، إلى 431,25 مليون درهم.

أما بالنسبة لأرباب العمل الغير مؤمن عليهم، فقد حصل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين على ما يبلغ 1,3 مليون درهم من الرساميل المكونة والمتعلقة بـ 11 ملف، أي بارتفاع نسبته 91,18% مقارنة مع سنة 2017.

ارتفاع عدد المستفيدين بنسبة 15,55%

وصل عدد المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل إلى 46.900 مستفيد مقابل 40.588 في سنة 2017، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 15,55%.

وعلى غرار السنوات الماضية، لازالت فئة ضحايا حوادث الشغل مهيمنة على مجموع المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل حيث بلغ عدد الضحايا 33.866 ممثلا بذلك أكثر من 72% من مجموع المستفيدين.

كما وصل السن المتوسط للمستفيدين إلى 62 سنة بالنسبة للضحايا و 65 سنة بالنسبة للأزواج و 75 سنة بالنسبة للأصول و 13 سنة بالنسبة للأيتام.

ارتفاع الإيرادات المؤدات بنسبة 15,89%

وصل مبلغ الإيرادات المؤدات خلال سنة 2018 إلى 222,85 مليون درهم مقابل 192,30 مليون درهم بالمقارنة مع سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 15,89%.

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 30,41%

حتى نهاية سنة 2018، بلغت الاحتياطات الحسابية المتعلقة بإيرادات حوادث الشغل 3.113,37 مليون درهم مقابل 2.387,29 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته % 30,41.

تطور عدد ملفات إيرادات حوادث الشغل والرساميل المكونة

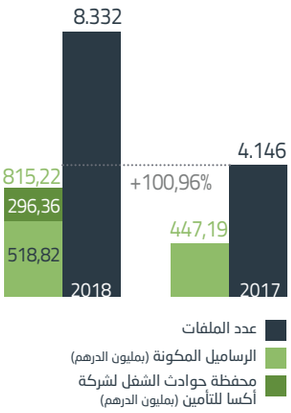

تطور عدد المستفيدين

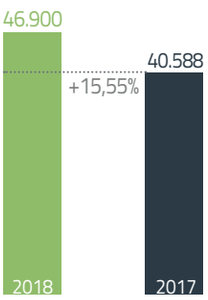

تطور الإيرادات المؤدات (بمليون الدرهم)

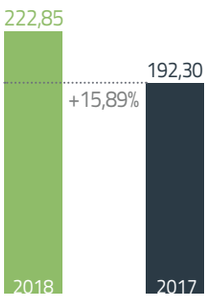

تطور الاحتياطات الحسابية (بمليون الدرهم)

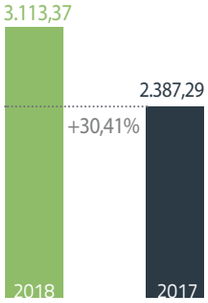

إيرادات حوادث السير

تطبيقا للظهير بمثابة قانون رقم 1-84-177 المؤرخ بتاريخ 02 أكتوبر 1984 والمتعلق بتعويض ضحايا الحوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك، يتم دفع مبلغ التعويض المستحق للضحايا أو لذوي حقوقهم على شكل رأسمال.

كما يتم دفع هذا الرأسمال على شكل إيراد :

- كليا، لما يتعلق الأمر بذوي الحقوق القاصرين؛
- جزئيًا، لما يتعلق الأمر بالضحايا القاصرين.

كلما تعلق الأمر بدفع تعويض جزئي أو كلي على شكل إيراد، يتوجب إيداع مبلغ التعويض المستحق كليا لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

ارتفاع التعويضات المحصل عليها بنسبة 11,37%

في سنة 2018، توصل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بـ 3.583 ملف حادثة سير مقابل 3.320 ملف بالمقارنة مع سنة 2017 بارتفاع نسبته 7,92%. وقد ترتب عن هذه الملفات تعويضات قدرها 144,21 مليون درهم مقابل 129,49 مليون درهم في السنة الماضية، بارتفاع نسبته 11,37%.

تطور عدد ملفات إيرادات حوادث السير والتعويضات المحصل عليها

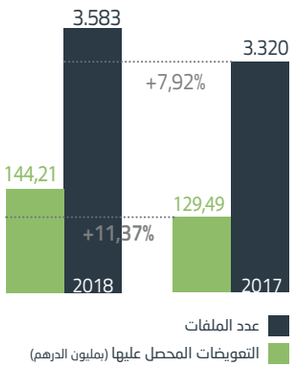

ارتفاع عدد المستفيدين بنسبة 3,40%

ارتفع عدد المستفيدين من إيرادات حوادث السير (المكون من الضحايا القاصرين وذوي الحقوق القاصرين) من 14.321 مستفيد في سنة 2017 إلى 14.808 في سنة 2018، أي بارتفاع نسبته 3,40%. كما بلغ عدد فئة ذوي الحقوق القاصرين 10.607 مستفيد، ممثلة بذلك الأغلبية الساحقة بحوالي 71,63% من مجموع المستفيدين.

تطور عدد المستفيدين

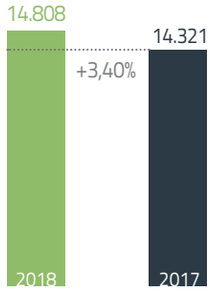

تطور الإيرادات المؤداة (بمليون الدرهم)

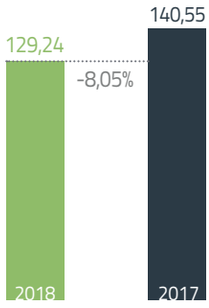

انخفاض الإيرادات المؤداة بنسبة 8,05%

بلغت الإيرادات المؤداة خلال هذه السنة 129,24 مليون درهم مقابل 140,55 مليون درهم في سنة 2017، أي بانخفاض نسبته 8,05%.

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 5,64%

حتى نهاية سنة 2018، بلغت الاحتياطات الحسابية لإيرادات حوادث السير 278,70 مليون درهم مقابل 263,82 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 5,64%.

كما بلغت التعويضات المرسملة لفائدة الضحايا القاصرين، خلال هذه السنة، 94,06 مليون درهم مقابل 89,69 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 4,87% مليون درهم بالمقارنة مع سنة 2017.

تطور الاحتياطات الحسابية (بمليون الدرهم)

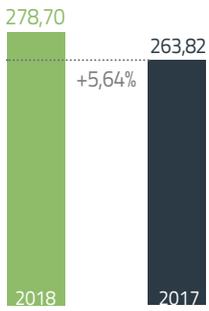

التدبير الذاتي

مجال التقاعد

الأقساط والمساهمات المحصل عليها

762,18 مليون درهم

أي **+0,49%**

المعاشات المؤدات

847,26 مليون درهم

أي **+24%**

النظام التكميلي للتقاعد: روكور

عدد النشيطين المساهمين	رقم المعاملات	المعاشات المؤدات	الاحتياطات الحسابية
+4,91%	**+11,64%**	**+44,89%**	**+9,72%**

قيم نقط النظام التكميلي للتقاعد « روكور »

ابتداء من فاتح يناير 2019، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، بعد موافقة وزارة الاقتصاد والمالية، بإعادة تقييم قيمتي شراء ونفع النقطة المتعلقتين بالنظام التكميلي للتقاعد « روكور » لتصل على التوالي إلى **2,1089** درهم و **0,2072** درهم.

صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

عدد المسجلين	رقم المعاملات	المعاشات المؤدات	الاحتياطات الحسابية
+3,42%	**+4,13%**	**+14,09%**	**+4,08%**

قيم نقط صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

ابتداء من فاتح يناير 2019، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، بعد موافقة وزارة الاقتصاد والمالية، بالاحتفاظ بنفس قيم شراء ونفع النقط المتعلقتين صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب لتصل على التوالي إلى **1,9210** درهم و **0,1784** درهم.

النظام التكميلي للتقاعد روكور

يعتبر «روكور » نظام تقاعد تكميلي اختياري بالرسملة الجماعية ويمنح مزايا عديدة. يتميز «روكور» بهدفه الغير الربحي، حيث يتم توزيع مجموع الأرباح المحققة على مستوى التدبير المالي والتقني والإداري على المنخرطين على شكل إعادة تقييم.

ويعد «روكور»، النظام الذي تم إطلاقه وتسويقه من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين منذ سنة 1988 ، من بين أنظمة التقاعد التكميلية الرئيسية التي تضمن دخلًا إضافيًا ومستوى معيشة مريحًا عند سن التقاعد.

ارتفاع عدد المساهمين النشيطين بنسبة 4,91%

تميزت سنة 2018 بانخراط 4.329 شخص جديد في النظام التكميلي للتقاعد «روكور» ليصل مجموع عدد المنخرطين في النظام إلى 59.581 منخرط مقابل 56.790، أي بارتفاع نسبته 4,91% بالمقارنة مع سنة 2017.

تطور عدد المساهمين النشيطين

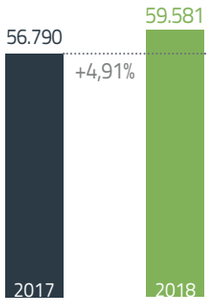

ارتفاع رقم المعاملات بنسبة 11,64%

في سنة 2018، حصل النظام التكميلي للتقاعد « روكور » على مساهمات انخراط وتصحيح بقدر 826,22 مليون درهم مقابل 740,06 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 11,64%.

تطور رقم معاملات "روكور" (بمليون الدرهم)

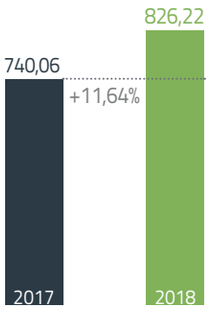

ارتفاع المعاشات المؤدات بنسبة 44,89%

في سنة 2018، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بتصفية 99 ملف منها 68 ملف تقاعد و 20 ملف وفاة و 10 ملفات تحويل وملف زمانة.

كما تم هذه السنة تصفية 2.132 ملف يتعلق بخيار « الرأسمال » و 665 ملف يخص استرجاع المساهمات و 42 ملف رأسمال الوفاة و 836 ملف قرض تسبيق على عقد « روكور ».

باستثناء قروض التسبيق على عقد « روكور »، فقد تم، خلال سنة 2018، أداء 490,35 مليون درهم من المعاشات مقابل 338,43 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 44,89%.

تطور المعاشات (بمليون الدرهم)

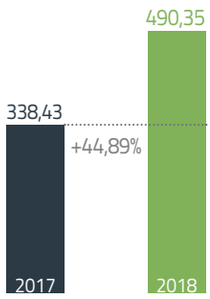

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 9,72%

حتى نهاية سنة 2018، بلغت الاحتياطات الحسابية المكونة والتي تغطي حقوق المؤمنين لهم 5.039,42 مليون درهم مقابل 4.593,08 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 9,72%.

تطور الاحتياطات الحسابية (بمليون الدرهم)

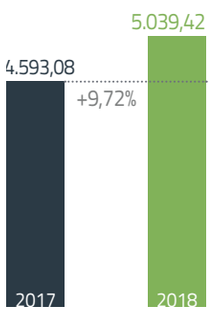

صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، في سنة 1991، بإطلاق صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب. وهو نظام تقاعد خاص بمحامي المغرب المرسمين والمتمرنين أو لذوي الحقوق، يضمن لهم معاشات تقاعد وزمانة ووفاة.

يتميز صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب بتنوع موارده التمويلية التي تتكون أساسًا من الفوائد الممنوحة من طرف صندوق الإيداع والتدبير على الحساب العام للمحاميين و من المساهمات الفردية للمحامين برسم الانخراط والتصحيح وغيرها من الموارد المحددة من طرف مختلف الهيئات.

يقدم هذا النظام معاشات تقاعد ابتداء من 60 سنة ، ومعاشات زمانة ومعاشات لذوي الحقوق في حالة الوفاة.

ارتفاع عدد المحامين المسجلين بنسبة 3,42%

خلال سنة 2018، تم انخراط 199 محاميا جديدا في صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب، حيث وصل عددهم منذ دخول هذا الصندوق حيز التطبيق إلى 6.026 محاميا منخرطا.

ارتفاع رقم المعاملات بنسبة 4,13%

وصل مبلغ تحصيلات صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب في سنة 2018 إلى 9,83 مليون درهم مقابل 9,44 مليون درهم في سنة 2017، بارتفاع نسبته 4,13%.

ارتفاع المعاشات المؤدات بنسبة 14,09%

خلال سنة 2018، قام الصندوق الوطني بتصفية 95 ملف جديد لفائدة المستفيدين من صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب، تضم 80 معاش تقاعد ومعاشين وفاة و 8 قُنْوات و5 ملفات تحويل. كما وصل عدد المعاشات المصفاة حتى نهاية سنة 2018 إلى 965 معاش بمبلغ 9,15 مليون درهم مقابل 8,02 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 14,09%.

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 4,08%

حتى نهاية سنة 2018، وصلت الاحتياطات الحسابية والتي تغطي حقوق المؤمنين لهم إلى 354,70 مليون درهم مقابل 340,78 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 4,08%.

تطور رقم معاملات "صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب"
(بمليون الدرهم)

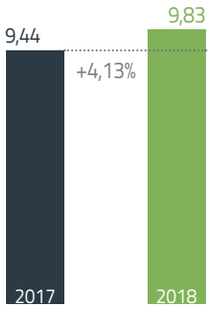

تطور المعاشات
(بمليون الدرهم)

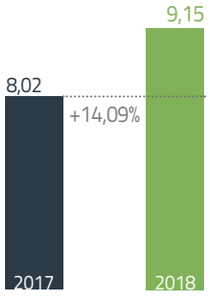

تطور الاحتياطات الحسابية
(بمليون الدرهم)

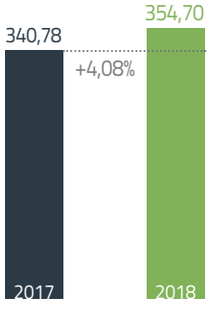

الضمان الحرفي

في سنة 2018، بلغت حصة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في الأقساط وواجبات الاشتراك المحصل عليها في إطار نظام الضمان الحرفي 0,35 مليون درهم مقابل 0,41 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته % 17,14 بالمقارنة مع السنة الماضية.

كما بلغت المعاشات المؤدات 3,45 مليون درهم، منها 2,07 مليون درهم تحملتها شركة « سهام للتأمين » وفقا لاتفاقية التأمين المشترك المبرمة معها.

أما الاحتياطات الحسابية التي تغطي حقوق المؤمنين، فقد وصلت خلال سنة 2018 إلى 43,04 مليون درهم مقابل 61 مليون درهم في سنة 2017.

معاشات الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط

قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، في سنة 2012، بتدبير معاشات الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط الغير محولة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، والمتمثلة في :

- المعاش الثابت لفائدة النشيطين؛
- الزيادات في المصاريف العائلية لفائدة النشيطين؛
- المعاش الثابت لفائدة المستفيدين من المعاش؛
- الزيادات في المصاريف العائلية لفائدة المستفيدين من المعاش.

كما وصل المبلغ الإجمالي للمعاشات خلال سنة 2018 إلى 331,63 مليون درهم مقابل 319,40 مليون درهم في السنة الماضية واستفاد منها 37.788 مستفيد.

وتم تكوين احتياطي تقني وصل، حتى نهاية هذه السنة، إلى 7.271,20 مليون درهم مقابل 7.399,85 مليون درهم في سنة 2017، أي بانخفاض نسبته 1,74%.

المعاشات الثابتة

في إطار تدبير المعاشات الثابتة، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في سنة 2018، بأداء معاشات ثابتة بلغت 7,92 مليون درهم لفائدة 166 مستفيد.

كما وصلت الاحتياطات الحسابية المكونة إلى 206,94 مليون درهم مقابل 195,67 مليون درهم في سنة 2017.

التـدبير المفوض

المعاشات المؤدات

1.048,29 مليون درهم

أي **+8,41%**

عدد المستفيدين

207.599

أي **+10,06%**

مجال صناديق التضامن

إيرادات حوادث الشغل / شركة سهام للتأمين

في إطار الاتفاقية الموقعة بين الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وشركة « سهام للتأمين »، بتاريخ 11 أبريل 1988، يقوم الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بتدبير محفظة إيرادات حوادث الشغل لحساب هذه الشركة.

خلال سنة 2018، تم أداء مبلغ إيرادات وصل إلى 9,05 مليون درهم لفائدة 3.290 مستفيد.

كما بلغت عمولة التدبير الممنوحة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين مقابل الخدمات المقدمة حتى نهاية هذه السنة 0,73 مليون درهم (بدون احتساب الرسوم) وبلغ مجموع المصاريف المتعلقة بهذا التدبير إلى 70,1 ألف درهم.

تدبير صندوق التكافل العائلي

خلال سنة 2018، قام الصندوق الوطني بمعالجة 6.049 ملف لفائدة 10.006 طفل مستفيد.

وفيما يخص المبالغ المدفوعة مسبقا، فقد وصلت خلال هذه الفترة إلى 68,90 مليون درهم مقابل 58,24 مليون درهم في سنة 2017، لفائدة 19.830 امرأة مستفيدة مقابل 17.123 في سنة 2017.

وفي إطار التدبير الإداري لهذا الصندوق، قام الصندوق الوطني خلال هذه السنة بصرف 1,78 مليون درهم (بدون احتساب الرسوم).

تدبير منازعات شركة مفاحم المغرب

بعد قرار تصفية ملفات شركة مفاحم المغرب، تم، بتاريخ 2004/05/28، توقيع اتفاقية بين وزارة المالية والاقتصاد والوزارة المكلفة بالطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للمحروقات والمناجم والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، تهدف إلى ضمان حقوق المستخدمين السابقين لشركة مفاحم المغرب ضحايا حوادث الشغل و/أو الأمراض المهنية.

إضافة إلى تدبير إيرادات ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، يضمن الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين تتبع الإجراءات القضائية على مستوى المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف لمدينة وجدة.

على مستوى المحكمة الابتدائية، وصل عدد الملفات المحكومة في سنة 2018 إلى 1.371 ملف، أي بانخفاض نسبته 31,93% بالمقارنة مع السنة الماضية. وتوزع هذه الملفات كما يلي :

- 330 ملف تم أداؤه بعد صلح بين الأطراف؛
- 148 ملف مرفوض ومودع؛
- 893 ملف محكوم بتعويض.

كما قام الصندوق الوطني، في سنة 2018، بأداء مصاريف قضائية بلغت 0,37 مليون درهم وبأداء أتعاب المحامين المفوضين بلغت 3,25 مليون درهم وكذا بأداء متأخرات بلغت 9,38 مليون درهم لفائدة 1.739 مستفيد.

وبلغت مصاريف تدبير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين لهذا الصندوق، 2,57 مليون درهم (بدون احتساب الرسوم).

تدبير صناديق العمل

ابتداء من فاتح يوليوز 2013، شرع الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في تدبير صناديق العمل : صندوق الزيادة في الإيرادات وصندوق تضامن المشغلين وصندوق الضمان.

خلال سنة 2018، قام الصندوق الوطني بأداء 237,77 مليون درهم مقابل 225,80 مليون درهم، أي بزيادة 5,30% بالمقارنة مع السنة الماضية وذلك لفائدة 39.281 مستفيد مقابل 38.748 مستفيد في السنة الماضية، أي بزيادة نسبتها 1,38%.

وفي إطار التدبير الإداري لهذا الصندوق، بلغت تكاليف الصندوق خلال هذه السنة 18,39 مليون درهم (بدون احتساب الرسوم).

دعم الأرامل

بموجب الاتفاقية المبرمة بين الدولة والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، تم تخويل، للصندوق الوطني، عملية تدبير وأداء المساعدة المباشرة لفائدة النساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى.

كما قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، حتى نهاية سنة 2018، بتدبير 12.090 ملف لفائدة 22.816 طفل يتيم. وفي سنة 2018، وصل مبلغ المساعدات المؤدات 578,94 مليون درهم مقابل 518,94 مليون درهم في سنة 2017، بارتفاع نسبته 11,56%. كما مر عدد الأطفال اليتامى المستفيدين من 126.502 مستفيد إلى 141.844 في سنة 2018، أي بارتفاع نسبته 12,13%.

وفيما يخص التدبير الإداري لهذه الخدمة، قام الصندوق الوطني، في سنة 2018، بتخصيص تكاليف بلغت 8,86 مليون درهم (دون احتساب الرسوم).

مجال التقاعد

صندوق التقاعد لهيئة المحامين بالدارالبيضاء

خلال سنة 2018، تم تسجيل 128 محامي جديد ليصل مجموع عدد المحامين المنخرطين في صندوق التقاعد لهيئة المحامين بالدارالبيضاء إلى 3.819.

وبلغت تحصيلات هذه السنة 5,89 مليون درهم مقابل 5,21 مليون درهم في سنة 2017.

أما على مستوى المعاشات، فقد تم خلال سنة 2018 تصفية 94 ملف معاش منها 82 ملف معاش تقاعد و 3 ملفات معاش وفاة و 7 ملفات معاش رأسمال وملفين تحويل.

كما بلغت متأخرات المعاشات المؤدات برسم هذه السنة 12,14 مليون درهم مقابل 11,14 مليون درهم في سنة 2017.

وبلغت عمولة التدبير الممنوحة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين مقابل الخدمات المقدمة حتى نهاية هذه السنة 0,18 مليون درهم (دون احتساب الرسوم). وبلغ مجموع المصاريف المتعلقة بهذا التدبير إلى 0,68 مليون درهم.

تطور تحصيلات ومعاشات صندوق التقاعد لهيئة المحامين بالدارالبيضاء
(بملايين الدراهم)

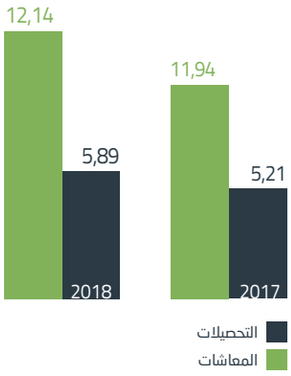

نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب

حتى نهاية سنة 2018، وصل مبلغ اشتراكات ومساهمات نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب إلى 37,90 مليون درهم مقابل 23,85 في سنة 2017. ونظرًا لاستنفاد احتياطيات هذا النظام، فقد تم إيقاف معاشاته وبلغت عمولة التدبير الممنوحة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين مقابل الخدمات المقدمة حتى نهاية هذه السنة 0,57 مليون درهم (دون احتساب الرسوم). كما بلغ مجموع المصاريف المتعلقة بهذا التدبير 0,50 مليون درهم.

تطور تحصيلات ومعاشات نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب (بملايين الدراهم)

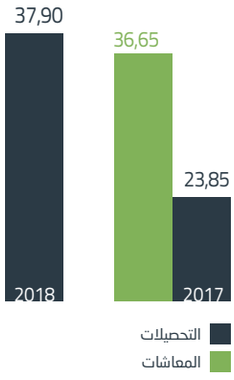

نظام تقاعد أعضاء مجلس المستشارين

حتى نهاية سنة 2018، وصل مبلغ اشتراكات ومساهمات نظام تقاعد أعضاء مجلس المستشارين إلى 7,42 مليون درهم مقابل 8,86 مليون درهم في سنة 2017.

وبلغت المعاشات المؤدات خلال هذه السنة 39,94 مليون درهم مقابل 41,59 مليون درهم في سنة 2017، لفائدة 355 مستفيد.

كما بلغت عمولة التدبير الممنوحة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين مقابل الخدمات المقدمة حتى نهاية هذه السنة 0,11 مليون درهم (دون احتساب الرسوم). وبلغ مجموع المصاريف المتعلقة بهذا التدبير 0,24 مليون درهم.

تطور تحصيلات ومعاشات نظام تقاعد أعضاء مجلس المستشارين
(بملايين الدراهم)

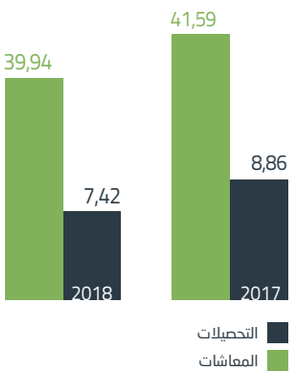

تدبير معاشات شركة التطهير وتوزيع الماء والكهرباء « ريضال »

بموجب الاتفاق بين الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين و شركة التطهير وتوزيع الماء والكهرباء « ريضال » بشأن تدبير حقوق المستفيدين من المعاش الغير المحولة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، الملحق بالاتفاقية المبرمة بتاريخ 7 يناير 2014 بين « ريضال »، والسلطة المفوضة وصندوق الإيداع والتدبير، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين :

- بأداء معاشات التقاعد والزمانة والتحويل وكذا التعويضات العائلية لفائدة المستفيدين من المعاشات؛
- بتدبير بعض العمليات لحساب « ريضال ».

كما قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في سنة 2018 بأداء مبلغ 91,73 مليون درهم لفائدة 1.123 مستفيد.

وبلغت عمولة التسيير المؤداة مقابل الخدمات الممنوحة، خلال هذه السنة، 2,75 مليون درهم (دون احتساب الرسوم) وهي تمثل 3 % من معاشات التقاعد المضمونة من طرف شركة التطهير وتوزيع الماء والكهرباء « ريضال ». كما بلغت مصاريف التدبير الملتزمة من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين 0,29 مليون درهم.

النتائج المالية

الحصيلة

18.327,40 مليون درهم

أي **+6,54%**

النتيجة

29,50 مليون درهم

أي **-85,26%**

البيان

في 31 دجنبر 2018، بلغ مجموع بيان الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين 18.327,40 مليون درهما مقابل 17.202,25 مليون درهما في سنة 2017، أي بارتفاع قدره 6,54%.

مجموع بيان الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

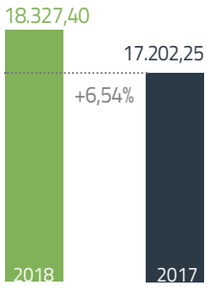

الخصوم

يمثل **التمويل الدائم** % 97,29 من مجموع خصوم البيان ويتكون أساسا من :

- الرساميل الذاتية المتكونة من النتائج المدمجة من جديد و من النتيجة الصافية، بمبلغ 720,40 مليون درهما مقابل 690,90 مليون درهما في سنة 2017، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته % 4,27.
- الاحتياطات التي تمثل الالتزامات الاكتوارية للصندوق الوطني اتجاه مؤمنيه، حيث بلغت 17.109,95 مليون درهما مقابل 16.046,88 مليون درهما في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 6,62%. وتمثل هذه الاحتياطات أكثر من % 93,36 من مجموع البيان، وهي تتكون أساسا من :
  - الاحتياطات الحسابية : 16.389,41 مليون درهم
  - احتياطات للإيرادات الواجب أداؤها : 344,48 مليون درهم
  - احتياطات لتقوية الاحتياطات الحسابية : 261,72 مليون درهم
  - صندوق تعويضات حوادث السير واحتياطات أخرى : 114,34 مليون درهم

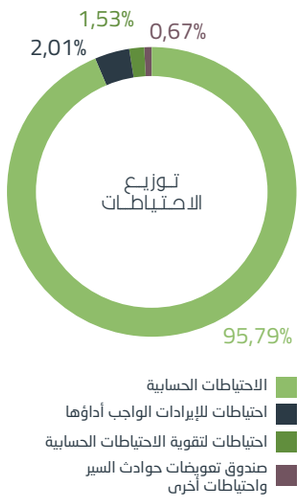

وبلغت **الخصوم المتداولة** 497,05 مليون درهما مقابل 464,47 مليون درهما في سنة 2017 ، وتتكون أساسا من ديون الخصوم المتداولة التي وصلت إلى 496,54 مليون درهما مقابل 463,96 مليون درهما في سنة 2017، بارتفاع نسبته % 7,02.

الأصول

تمثل **الأصول الثابتة** % 89,15 من مجموع أصول البيان وتتكون من :

- الأصول من دون قيمة بمبلغ 0,90 مليون درهم
- الأصول المادية بمبلغ 7,44 مليون درهم
- الأصول الغير المادية بمبلغ 89,3 مليون درهم
- الأصول المالية (غير التوظيفات) التي تتكون أساسا من القروض الممنوحة للمستخدمين، حيث مرت من 12,62 مليون درهما سنة 2017 إلى 11,72 مليون درهما في سنة 2018، بانخفاض نسبته % 7,13.
- التوظيفات بمبلغ 16.229,60 مليون درهما بارتفاع قدره 6,09% بالمقارنة مع السنة الفارطة حيث تمثل 88,55% من مجموع أصول البيان. وتتكون أساسا من السندات والسندات القابلة للتفاوض. وبلغت محفظة الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط 9.113,9 مليون درهم، أي ما يمثل أكثر من نصف مجموع التوظيفات (% 56,16).

أما فيما يخص **الأصول المتداولة** (غير الخزينة)، فقد بلغت 651,03 مليون درهم مقابل 762,74 مليون درهما في سنة 2017. وتتكون أساسا من الديون بمبلغ 151,99 مليون درهما ومن حسابات تسوية الأصول بمبلغ 480,51 مليون درهم.

ووصلت **خزينة الأصول**، في 31 / 12 / 2018، إلى 1.337,41 مليون درهما مقابل 1.033,19 مليون درهما في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 29,44%.

حساب المداخيل والمصاريف

خلال سنة 2018 ، وصل مجموع مداخيل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين إلى 2.468,87 مليون درهم مقابل 2.099,67 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 17,58 %. أما مجموع المصاريف، فقد مر من 1.899,57 مليون درهما في سنة 2017 ليصل إلى 2.439,37 مليون درهما في سنة 2018 ، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 28,42 %.

	2018	2017
المداخيل (بمليون درهم)	2.468,87	2.099,67
اشتراكات، أقساط ورساميل مكونة	1.721,62	1.335,15
مداخيل التوظيفات	709,22	733,58
عائدات التوظيفات	656,10	611,31
عائدات على الودائع والقروض	36,77	18,51
أرباح على قيم التوظيفات	13,22	103,49
خصوم	3,13	0,27
مداخيل أخرى	38,03	30,93
المصاريف (بمليون درهم)	2.439,37	1.899,57
المعاشات المؤداة	1.199,35	1.016,12
إرصادات الاحتياطات التقنية	1.058,70	746,82
مصاريف عامة	107,14	91,42
تكاليف التوظيفات	72,98	45,22
تكاليف الفوائد	2,83	3,45
خسائر على قيم التوظيفات	7,06	26,79
مصاريف تدبير التوظيفات	16,65	21,35
مصاريف أخرى للتوظيفات	27,58	0,38
استهلاك الأقساط	18,86	-6,76
مصاريف غير تقنية غير جارية	1,20	-
النتيجة	**29,50**	**200,10**

وأنهى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين السنة المالية 2018 بتحقيق ربح بلغ 29,50 مليون درهم مقابل 200,10 مليون درهم في سنة 2017، أي بانخفاض نسبته 85,26 %.

الحصيلة الملخصة

في 2018/12/31 (بمليون الدرهم)

الأصــول	2018	2017
أصــول ثابتة	**16.338,96**	**15.406,32**
أصول ثابتة دون قيمة	0,9	1,79
أصول مادية	7,44	6,85
أصول غير مادية	89,3	86,97
أصول مالية	11,72	12,62
توظيفات	16.229,60	15.298,09
الأصــول المتداولة (غير الخزينة)	**651,03**	**762,74**
دائنات الأصول المتداولة	651,03	762,74
الخزينة	**1.337,41**	**1.033,19**
خزينة الأصول	1.337,41	1.033,19
المجموع	**18.327,40**	**17.202,25**

الخــصــوم	2018	2017
التمويل الدائم	**17.830,35**	**16.737,78**
رساميل ذاتية	720,4	690,90
احتياطات	17.109,95	16.046,88
الخصــوم المتداولة	**497,05**	**464,47**
ديون الخصوم المتداولة	496,54	463,96
احتياطات لمواجهة المخاطر والتكاليف	0,51	0,51
الخزينة	**-**	**-**
المجموع	**18.327,40**	**17.202,25**

التدبير المالي

يدبر صندوق الإيداع والتدبير استراتيجية استثمار تستند على مبدأ استثمارات الخصوم الذي يسمح بالتكيف الديناميكي والمنهجي لاستراتيجية الاستثمار مع ظروف السوق والخصوصيات الأكتوارية لأنظمة التقاعد ضامنة بذلك أهمية وديمومة الصناديق والأنظمة المسيرة التي تسمح لصندوق الإيداع والتدبير المساهمة الفعالة في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

وضعية محفظة الاستثمارات

حتى نهاية سنة 2018، سجل إجمالي محفظة استثمارات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين للحسابات الذاتية مبلغا قدره 17,2 مليار درهما بارتفاع قدره 937 بالنسبة للسنة الماضية. وتفسر هذه الزيادة بنتيجة السوق الإيجابية 673 + مليون درهم وبالمبالغ المستثمرة.

وقد همت استثمارات الحسابات الذاتية للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، أساسا، فئات أصول ذات مدى طويل حسب دراسة المقاربة محافظ الاستثمارات. لقد تم ترشيد هذه الاستثمارات على طول السنة وفقًا لحجم سوق هذه الفئة. وتتميز المحافظ المدمجة بديمومة في حدود 9,04 مع مردودية إكتوارية نسبتها 3,53%.

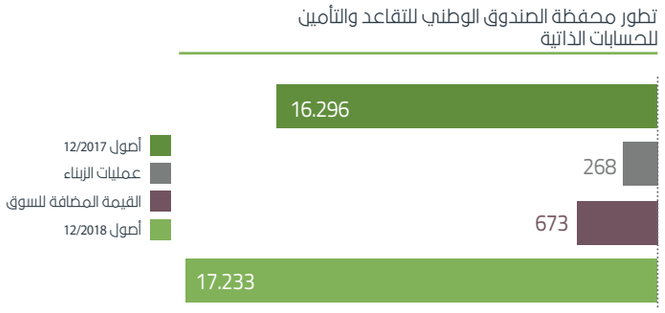

أداء محفظة الاستثمارات

في نهاية سنة 2018، حققت محفظة استثمارات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين أداء نسبته % 3,97+ ويفسر ذلك باستقرار أسعار الفائدة في الاستثمارات على المدى الطويل.

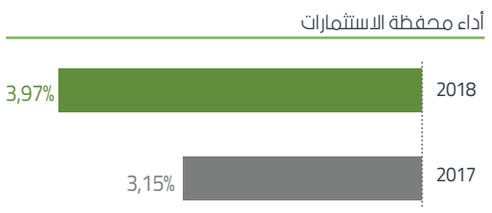

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد،

نظام تقاعد مرجعي

التأسيس

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد مؤسسة عمومية للاحتياط الاجتماعي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. أنشأت بالظهير بمثابة قانون رقم 1-77-216، الصادر بتاريخ 4 أكتوبر 1977 ويقوم بتسييرها صندوق الإيداع والتدبير. يتكون النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد من نظام عام ونظام تكميلي. وتتجلى مهمة النظام في ضمان الحقوق الشخصية للمنخرط أو لذوي حقوقه برسم مخاطر الشيخوخة ومخاطر الزمانة والوفاة.

وتتمثل الحقوق التي يضمنها النظام الجماعي في :

- معاش الشيخوخة والزمانة والوفاة؛
- القنوة؛
- التعويضات العائلية.

ميدان التطبيق

النظام العام هو النظام الرئيسي للمستخدمين الخاضعين لحيز تطبيق للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، يطبق النظام العام وجوبا على المستخدمين المتعاقدين الجار عليهم الحق العام والمستخدمين المؤقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والجماعات المحلية، ومستخدمي الهيئات الجارية عليها المراقبة المالية المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1-59-271، الصادر في 17 شوال 1379 (14 أبريل 1960) بتنظيم مراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا على الشركات والهيئات المستفيدة من الإعانات المالية التي تقدمها الدولة أو الجماعات العمومية. أما بالنسبة للنظام التكميلي، فهو نظام تعاقدي. ويطبق هذا النظام وجوبا على المنخرطين في النظام العام الذين يتوفرون على أجور تفوق سقف الأجرة المحددة سنويا من طرف النظام الجماعي، والذين يعملون لدى هيئة مشغلة موقعة الاتفاقية الانضمام إلى النظام التكميلي.

معايير النظام

سقف الأجور

خلال سنة 2018، عرف متوسط الأجور **ارتفاعا بنسبة 2,86 %.**

وصل سقف الأجور، إلى **18.000 درهما** في الشهر مقابل **17.500** درهما في الشهر خلال سنة 2017.

إعادة تقييم المعاشات

خلال سنة 2018، قام النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بإعادة تقييم المعاشات الممنوحة من طرف النظام بنسبة **2,86 %** مقابل **2,34 %** في السنة الماضية.

تكلفة التسيير المالية والإدارية

خلال سنة 2018، بلغ إجمالي التكاليف العامة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (النظام العام والنظام التكميلي) 84,23 مليون درهم مقابل 79,90 مليون درهم في السنة الماضية، مسجلا بذلك **ارتفاعا نسبته 5,42%.**

بلغت المصاريف المتعلقة بالتوظيفات 165,94 مليون درهما مقابل 191,38 مليون درهما في سنة 2017.

باستثناء المبالغ البنكية المستحقة، فإن تطور مصاريف التدبير بين سنتي 2017 و 2018 وصل إلى 0,7- مليون درهم أي% 0,9-.

النظام العام

3.429
مؤسسة منضمة

المعاشات الممنوحة
5.930,60 مليون درهم

486.226
منخرط

129.563
مستفيد من المعاش

التحصيلات
3.327,25 مليون درهم

المساهمون في النظام

في 2018/12/31، بلغ إجمالي عدد المساهمين في النظام العام 615.789 مساهما. ويوزع هذا العدد كما يلي :

- 486.226 منخرطا بما فيهم 153.718 منخرطا نشيطا؛
- 81.297 متقاعدا وفي حالة عجز ؛
- 48.266 ذوي الحقوق.

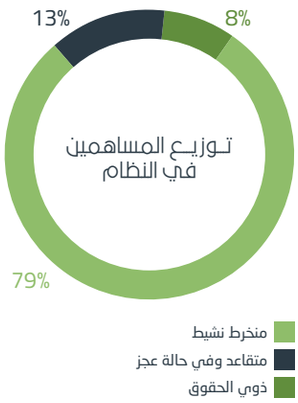

المشغلون المنضمون

في 2018/12/31، بلغ عدد المشغلين المنضمين في النظام العام 3.429 مشغل، مقابل 3.400 مشغل في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 0,85%. ويوزع هذا العدد كما يلي :

- الجماعات الترابية : 1.717
- الدولة : 1.041
- المؤسسات العمومية : 671

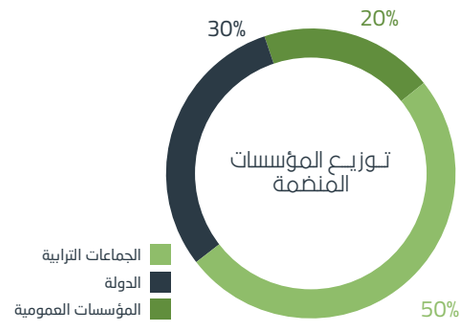

تطور عدد المؤسسات المنضمة

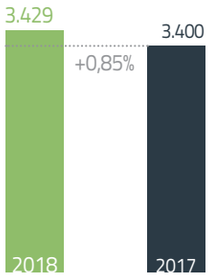

المنخرطون النشيطون

حتى 31 دجنبر 2018، بلغ عدد للمنخرطين النشيطين 153.718 منخرط نشيط، مقابل 126.700 خلال السنة الماضية، بارتفاع نسبته 21,32 %.

تطور عدد المنخرطين النشيطين

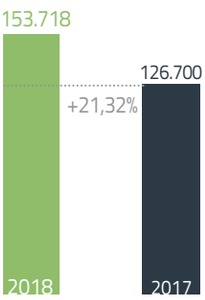

التحصيلات

خلال سنة 2018، قام النظام بتحصيل ما بلغ من اشتراكات ومساهمات قدرها 3.327,25 مليون درهم (باستثناء الصناديق الداخلية للتقاعد) مقابل 2.647,34 خلال السنة الماضية، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 25,68 %.

تطور التحصيلات (بمليون درهم)

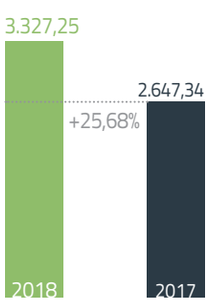

المستفيدون من المعاشات

في سنة 2018، بلغ عدد المعاشات المصفات 6.603 مقابل 8.436 معاشا في السنة الماضية، أي بتراجع نسبته 21,73%. ويوزع هذا العدد كما يلي :

- المتقاعدون : 4.336
- الأشخاص في حالة عجز : 21
- الأزواج : 1.623
- الأيتام : 585
- الأيتام في حالة عجز : 38

وأخذا بعين الاعتبار هذه الملفات التي تمت تصفيتها، بلغ عدد المستفيدين من المعاش 129.563 مقابل 125.782 مستفيد في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته % 3,01.

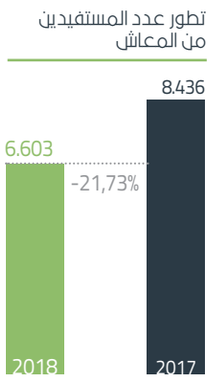

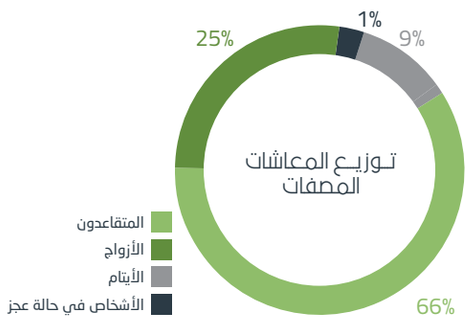

المعاشات

قام النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، خلال سنة 2018، بصرف 5.930,60 مليون درهم من المعاشات مقابل 5.567,06 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 6,53%.

بينما بلغت قيمة المعاشات المؤداة فعليا 5.818,73 مليون درهم في سنة 2017، أي 98,11% من المبلغ الممنوح.

وبلغت الاحتياطات الحسابية 66.580,17 مليون درهم مقابل 62.759,32 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 6,09%.

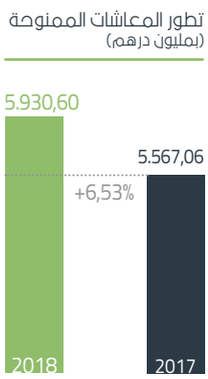

النظام التكميلي

13
اتفاقية موقعة

المعاشات
59,22 مليون درهم

23.653
المنخرطون النشيطون

6.260
المستفيدون من المعاشات

التحصيلات
174,23 مليون درهم

المساهمون في النظام

حتى نهاية سنة 2018، بلغ إجمالي عدد المساهمين في النظام التكميلي 29.913 مساهما مقابل 27.873 مساهما، في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 7,32 % بالمقارنة مع السنة الماضية. ويوزع هذا العدد كما يلي :

- 23.653 منخرط نشيط
- 6.260 مستفيد من المعاش

تطور عدد المساهين في النظام

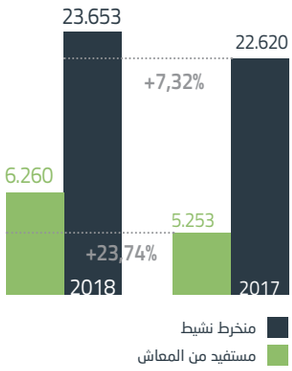

المؤسسات المتعاقدة

في سنة 2018، تم إبرام 13 اتفاقية انخراط جديدة في النظام التكميلي للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ليصل بذلك العدد الإجمالي للاتفاقيات المبرمة إلى 445 اتفاقية.

المنخرطون

ارتفع عدد المنخرطين في النظام بنسبة 4,57% لينتقل من 22.620 منخرطا سنة 2017 إلى 23.653 منخرطا في سنة 2018.

التحصيلات

خلال سنة 2018، وصل مبلغ المساهمات والاشتراكات 174,55 مليون درهم مقابل 137,98 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 26,50%.

تطور التحصيلات
(بمليون درهم)

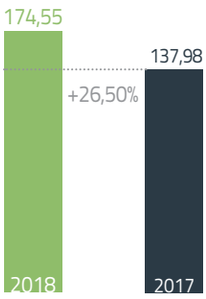

المستفيدون من المعاشات

مر عدد المستفيدين من معاش النظام التكميلي من 5.253 مستفيد من المعاش في سنة 2017 إلى 6.260 مستفيد من المعاش خلال سنة 2018، أي بارتفاع نسبته 19,17%.

المعاشات

في سنة 2018، بلغت قيمة المعاشات المؤداة 60,06 مليون درهم مقابل 49,74 مليون درهم خلال سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 20,74%.

تطور المعاشات
(بمليون درهم)

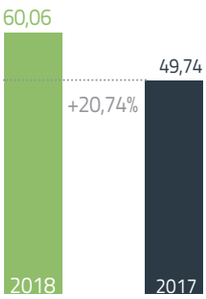

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، أهم المؤشرات المالية

نتيجة
النظام العام
209,58 مليون درهم

نتيجة
النظام التكميلي
-27,47 مليون درهم

النظام العام

الموارد

برسم سنة 2018، ارتفعت موارد النظام العام لتصل إلى 107.904,37 مليون درهم مقابل 103.195,52 مليون درهم سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 4,56%. تتكون موارد النظام العام أساسا من الصناديق التنظيمية والاحتياطات التقنية والتي تمثل 88,07% من مجموع الموارد.

الصناديق التنظيمية التي بلغت 28.064,65 مليون درهم، وهي موزعة كما يلي :

- صندوق الشيخوخة : 35.377,46 مليون درهم؛
- صندوق الموازنة : 7.312,81- مليون درهم.

الاحتياطات التقنية، التي تمثل التزامات النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد اتجاه المستفيدين من معاشات النظام، بلغت 66.968,61 مليون درهم مقابل 62.983,96 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 6,33%.

كما بلغت **الاحتياطات المقننة**، والتي تتكون من الاحتياطي المخصص لمواجهة انخفاضات قيم التوظيفات، والتي تبلغ 10.195,76 مليون درهم مقابل 9.620,43 مليون درهم سنة 2017 مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 5,98%.

كما بلغت **ديون الخصوم المتداولة** 2.436,99 مليون درهم مقابل 1.862,69 مليون درهم في السنة الفارطة أي بارتفاع نسبته 30,83%.

تطور الموارد
(بمليون درهم)

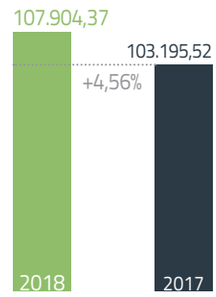

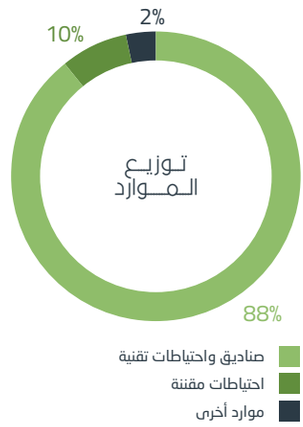

الاستعمالات

بلغ مجموع استعمالات النظام العام خلال سنة 2018، بعد إزالة الإستفاءات والاحتياطات المقدرة بـ 4.873,36 مليون درهم، 107.904,37 مليون درهم مقابل 103.195,52 مليون درهم سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 4,56%.

وفيما يخص **التوظيفات**، فقد بلغت، بعد إزالة الاستفتاءات، بمبلغ 103.577,29 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 3,68% بالمقارنة مع السنة الماضية، أي ما يقدر بـ 95,97% من مجموع الاستعمالات. ويتكون هذا المبلغ مما يلي :

- محفظة الأذون والسندات : 51.560,67 مليون درهم
- أسهم وحصص في الشركات : 50.497,44 مليون درهم
- التوظيفات العقارية : 1.517,82 مليون درهم
- قروض وكمبيالات مشابهة : 1,36 مليون درهم

وبهذا، فقد وصلت قيمة **محفظة الأذون والسندات** 51.560,67 مليون درهم أي ما يعادل 49,78% من مجموع التوظيفات، مقابل 47.538,59 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 8,46%.

كما بلغت **محفظة الأسهم والحصص في الشركات**، والتي تمثل 48,75% من مجموع التوظيفات، 50.497,44 مليون درهم مقابل 51.089,44 مليون درهم في سنة 2017، أي بانخفاض نسبته 1,16%.

وحقق مجموع **ديون الأصول المتداولة** مبلغ 4.168,13 مليون درهم مقابل 3.175,47 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 31,26%.

تطور الاستعمالات
(بمليون درهم)

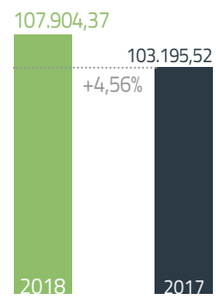

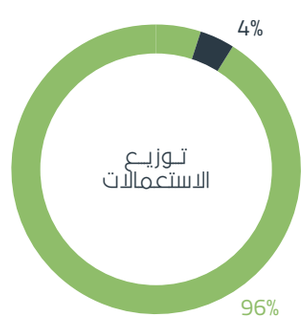

النتيجة

اختتمت السنة المالية 2018 بفائض في النتيجة بلغ 209,58 مليون درهم مقابل 3.089,08 مليون درهم في سنة 2017، أي بانخفاض نسبته 93,22 %. ويفصل حساب العائدات والتكاليف أسفله هذه النتيجة :

	2018	2017
العائدات (مليون درهم)	**14.505,54**	**15.635,15**
مساهمات وتغيرات الصناديق التنظيمية	6.771,18	6.864,60
عائدات التوظيفات	7.689,14	8.765,11
عائدات التدبير الجارية	31,4	6,86
عائدات التدبير غير الجارية	12,82	9,58
التكاليف (مليون درهم)	**14.294,96**	**12.547,08**
المعاشات	5.818,73	5.456,27
تغيرات الاحتياطات التقنية	4.545,21	3.469,65
تكاليف مالية	3.830,16	3.116,57
تكاليف غير جارية	21,79	429,55
تكاليف الاستغلال	79,08	75,04
النتيجة	**209,58**	**3.089,08**

يفسر هذا التراجع، كما هو موضح في حساب العائدات والتكاليف، إلى تراجع العائدات (1.131,16- مليون درهم)، خاصة العائدات المالية، وارتفاع مبلغ التكاليف (1.747,88+ مليون درهم).

النظام التكميلي

الموارد

ارتفعت موارد النظام التكميلي لتصل إلى 1.306,52 مليون درهم مقابل 1.159,68 مليون درهم في السنة الماضية، بارتفاع قيمته 146,84 مليون درهم وهو ما يعادل 12,66%. ويمكن تفصيل هذه الموارد كما يلي :

الصناديق المقننة والتي بلغت 524,27 مليون درهم، تتكون من :

- صندوق الرسملة : 670,96 مليون درهم في سنة 2018 مقابل 596,02 مليون درهم في سنة 2017
- الاحتياط الأمني : 146,69- مليون درهم في سنة 2018 مقابل 78,98- مليون درهم في سنة 2017

الاحتياطيات التقنية التي تمثل التزامات النظام اتجاه المستفيدين من المعاش، والتي بلغت 796,77 مليون درهم مقابل 663,88 مليون درهم في السنة الماضية، أي بزيادة نسبتها 20,02%. ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتصفية ملفات معاشات جديدة.

ديون الخصوم المتداولة، التي تمثل المصاريف الواجب أداؤها، والتي بلغت 12,95 مليون درهم مقابل 10,44 مليون درهم في سنة 2017، أي بارتفاع نسبته % 24,04.

تطور الموارد
(بمليون درهم)

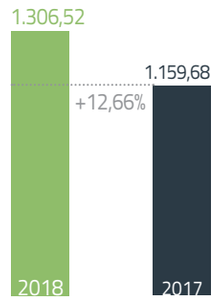

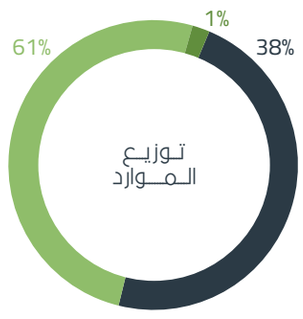

الصناديق المقننة
الاحتياطات التقنية
ديون الخصوم المتداولة

الاستعمالات

بلغ مجموع الاستعمالات 1.306,52 مليون درهم في سنة 2018 مقابل 1.159,68 مليون درهم في سنة 2017، أي بزيادة نسبتها 12,66%. ويمكن تفصيل هذه الاستعمالات كما يلي :

بلغت **التوظيفات المالية** 1.034,79 مليون درهم، حيث تمثل 79,20% من استعمالات النظام وتتكون في مجملها من قيم وحصص في الشركات بمبلغ 2,13 مليون درهم وأذون وسندات خزينة بمبلغ 1.032,67 مليون درهم.

أما **ديون الأصول المتداولة** فقد بلغت 55,14 مليون درهم مقابل 51,92 مليون درهم وفي سنة 2017، أي بارتفاع نسبته 6,20 %.

بالنسبة **للخزينة**، فقد بلغت 216,58 مليون درهم مقابل 281,92 مليون درهم في سنة 2017، بارتفاع نسبتها 23,18%.

تطور الاستعمالات
(بمليون درهم)

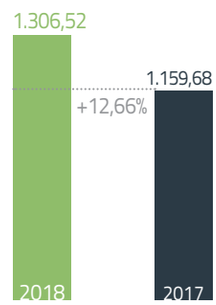

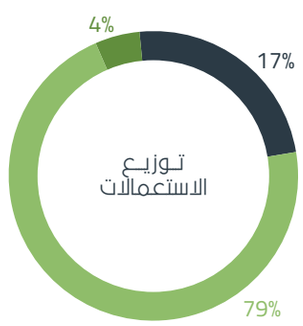

التوظيفات
ديون الأصول المتداولة
الخزينة

النتيجة

اختتمت السنة المالية 2018 بفائض في النتيجة بلغ 27,47 مليون درهم مقابل 31,68 مليون درهم في سنة 2017، هذه النتيجة مفصلة في حساب العائدات والتكاليف.

	2018	2017
العائدات (مليون درهم)	**201,28**	**181,90**
مساهمات وتغيرات الصناديق	161,79	148,40
عائدات التوظيفات	39,49	33,50
عائدات التدبير الجارية	-	-
التكاليف (مليون درهم)	**228,75**	**213,88**
المعاشات	60,06	49,74
تغيرات الاحتياطات التقنية	132,88	131,08
تكاليف مالية	29,25	26,92
تكاليف عامة	5,15	4,86
تكاليف التدبير الغير الجارية	1,40	0,97
النتيجة	**-31,68**	**-27,47**

يفسر التراجع المسجل في النتيجة إلى عجز تقني بلغ 27,46 مليون درهم وهو غير مغطى بالنتيجة المالية. كما عرف الرصيد المالي ارتفاعا نسبته 56% مقارنة مع سنة 2017 واستقر في 10 مليون درهم، وذلك بفضل ارتفاع في العائدات المالية وخصوصا الفوائد المستحقة التي بلغت 31 مليون درهم مقابل 25 مليون درهم في السنة الماضية.

الحصيلة الملخصة في 2018/12/31

(النظام العام والنظام التكميلي)

الأصول (بمليون درهم)	2018	2017
أصول ثابتة دون قيمة	**49,34**	17,25
أصول غير مادية	**5,75**	6,23
أصول مادية	**59,50**	61,81
أصول ثابتة مالية غير التوظيفات	**44,37**	33,17
توظيفات	**104.612,08**	100.727,45
ديون الأصول المتداولة	**4.223,27**	3.227,39
خزينة الأصول	**216,58**	166,61
المجموع	**109.210,89**	**104.239,91**

الخصوم (بمليون درهم)	2018	2017
رؤوس أموال ذاتية	**182,11**	3.057,40
الاحتياطات التقنية	**96.354,3**	89.683,37
رؤوس أموال ذاتية مماثلة	**10.195,76**	9.620,43
ديون التمويل	**0,08**	0,08
احتياطيات دائمة لمواجهة المخاطر والمصاريف	**-**	4,37
ديون الخصوم المتداولة	**2.449,94**	1.873,14
احتياطيات أخرى لمواجهة المخاطر والمصاريف	**-**	1,12
خزينة الخصوم	**28,70**	-
المجموع	**109.210,89**	**104.239,91**

التدبير المالي

عرفت سنة 2018 أداءً مالياً في قيمة السوق نسبتها 2,7%. ويعكس هذا الأداء السلوك الإيجابي لمحفظة السندات، مخففا التأثير السلبي لسوق الأسهم المدرجة، والذي شهد انخفاضاً بنسبة 8,27%- في سنة 2018 (مؤشر MASI).

في هذا السياق، واصل التدبير النشيط جهوده لتنفيذ محفظة أسعار الفائدة ومحافظ الأسهم وفقاً للتخصيص الاستراتيجي المعتمد.

بالإضافة إلى ذلك، مكنت الجهود المبذولة لبناء محفظة استثمارية بديلة (العقارات والأسهم الخاصة)، في سنة 2018، إلى استثمار اجمالي قدره 1,9 مليار درهم، مما أدى إلى رفع قيمة هذا الجيب إلى 8% في محفظة النظام الجماعي.

كما تم توحيد القيمة المضافة للتدبير المالي على مدار السنوات الخمس الماضية بمتوسط أداء سنوي صافي بلغ 7,4% من مصاريف التدبير.

تبلغ محفظة النظام الجماعي المالية ما يقارب 119 مليار درهم وفق أسعار السوق، يخصص 71% منها في الأصول النقدية والسندات و 29% منها في الأسهم المدرجة والأسهم الخاصة والعقارات.

تطور محفظة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

النظام العام

ارتفع إجمالي أصول محفظة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (النظام العام) بمبلغ 1,4 مليار درهم ليصل إلى 118,25 مليار درهم في نهاية سنة 2018.

وساهم الأداء المالي الإيجابي لجميع أقسام الأصول بمبلغ 2,6 مليار درهم في زيادة إجمالي الاستثمارات وتعويض الاحتياجات المالية للنظام (الخصوم) التي بلغت 2,4 مليار درهم. كما عرف إجمالي محفظة الاستثمارات استثمار 1,3 مليار درهم خلال سنة 2018.

النظام التكميلي

في نهاية سنة 2018، سجلت محفظة النظام التكميلي أداء بنسبة 2,80%+ مقارنة بأداء مؤشر MBI للمدى المتوسط الذي سجل 2,71%+، أي بأداء يفوق 0,09% +.

ويرجع الأداء المتفوق بشكل أساسي إلى التأثير التراكمي للفائدة على السندات التي تحتفظ بها محفظة الاستثمارات.

القيادة الأكتوارية

أفق ديمومة النظام
سنة 2044

نسبة التمويل المسبق
55,98%

القيادة الأكتوارية

بصفته مدبرًا بالتفويض لصالح الدولة لصناديق الاحتياط والتقاعد، قدم صندوق الإيداع والتدبير إلى السلطات العمومية اقتراحًا لإصلاح معايير النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد. ويتعلق هذا الاقتراح بمراجعة المعايير التقنية الرئيسية للنظام (سن التقاعد، قاعدة التصفية، إعادة تقييم المعاشات، إلخ)، ويحدد هذا الاقتراح كمبادئ توجيهية :

- حماية الحقوق المكتسبة لشريحة المتقاعدين والمنخرطين النشيطين ؛
- الانسجام مع المبادئ التوجيهية لإصلاح التقاعد في المغرب، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء قطب عام للتقاعد ؛
- قدرة الأطراف المعنية (المشغلون والمنخرطون والمتقاعدون) على تحمل عبء تنفيذ هذا الإصلاح ؛
- التأثير الإيجابي على ديمومة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

وفي إطار قيادته الأكتوارية، يضع النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، سنويا، حصيلة اكتوارية تقيم وضعية النظام حتى نهاية السنة المالية، وذلك بتقييم الالتزامات الأكتوارية وموارد النظام (الاحتياطات والمساهمات المستقبلية) على مدى فترة زمنية تصل إلى 100 سنة. وتمكن هذه التوقعات من تشخيص ديمومة النظام من خلال المؤشرين التاليين :

- **أفق ديمومة النظام** وهو يدل على سنة استنفاذ احتياطات النظام ؛
- **التمويل المسبق للالتزامات الأكتوارية للنظام** : الذي يقيس مستوى الالتزامات المغطاة بالموارد الحالية والمستقبلية.

حسب التحليل في شكل مجموعة شبه مغلقة، يقدر إجمالي الموارد بـ 142.855 مليون درهم وتتكون هذه الموارد من القيمة الحالية المحتملة للمساهمات والمقدرة بـ 36.918 مليون درهم وللاحتياطات المكونة والمقدرة بـ105.937 مليون درهم. وتصل هذه الموارد إلى تغطية 55,98% (نسبة التمويل المسبق للالتزامات) من القيمة الحالية المحتملة للالتزامات والمقدرة بـ 255.184 مليون درهم.

حسب التحليل في شكل مجموعة مفتوحة، قد يتم تسجيل العجز التقني والمالي للنظام الجماعي في سنة 2024. كما تمثل سنة 2044 أفق ديمومة النظام.

تطور احتياطات النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (بمليون درهم)